

I. تمهيد:

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تحولا جذريا نحو تبني التقنيات الرقمية في مختلف القطاعات؛ إذ أصبح التحول الرقمي أحد أهم الآليات التي تعتمد عليها المؤسسات لمواجهة التحديات المتسارعة وتحسين جودة خدماتها. ويعد القطاع الجبائي من بين المجالات التي تأثرت بشكل مباشر بموجة الرقمنة لما يتميز به من حجم كبير للعمليات، وتعقيد في المسارات الإدارية، وحاجة دائمة إلى دقة المعلومات وشفافية الإجراءات.

وتعد الرقابة الداخلية عنصرا أساسيا في ضمان حسن سير العمل داخل مراكز الضرائب، فهي تمثل مجموعة من الآليات والإجراءات التي تهدف إلى حماية الموارد الجبائية، التأكد من صحة البيانات، الحد من الأخطاء وتعزيز مصداقية الإدارة أمام المواطنين. ومع دخول الأنظمة المعلوماتية الجبائية حيز الاستخدام؛ برزت علاقة وثيقة بين التحول الرقمي وفعالية الرقابة الداخلية، حيث ساهمت التكنولوجيا في إحداث نقلة نوعية في طريقة معالجة الملفات، تتبع العمليات وتقييم الأداء.

وفي هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور التحول الرقمي في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية وذلك من خلال التركيز على دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تبسة باعتباره أحد المراكز التي شهدت إدماجاً تدريجياً للأنظمة الرقمية ضمن سيرها الإداري.

الاشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف ساهم التحول الرقمي في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية بمركز الضرائب لولاية تبسة؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالتحول الرقمي والرقابة الداخلية؟

- ماهي أهم ملامح التحول الرقمي داخل مركز الضرائب لولاية تبسة؟

- كيف كان واقع الرقابة الداخلية قبل اعتماد الأنظمة الرقمية؟

فرضيات الدراسة:

إنَّ مجمل التساؤلات المطروحة في إشكالية البحث تقود إلى وضع وصياغة بعض الفرضيات بهدف طرحها للتحليل والمناقشة واختبار مدى صحتها وواقعيتها. ويمكن صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

يسهم التحول الرقمي في تحسين دقة وجودة البيانات، رفع مستوى الشفافية وتسريع معالجة

الملفات داخل مركز الضرائب؛ مما يعزز فعالية الرقابة الداخلية

وانطلاقاً من الفرضية الرئيسية يمكن طرح الفرضيات الفرعية التالية:

- يقصد بالتحول الرقمي عملية تحديث شاملة تعتمد على التكنولوجيا لتحسين العمليات الإدارية، بينما تعد

الرقابة الداخلية منظومة تنظيمية تهدف إلى ضبط العمليات وضمان صحتها.

- يعتمد مركز الضرائب لولاية تبسة على نظام معلومات الكتروني يسمح بالتصريح والمتابعة.

- كانت الرقابة الداخلية قبل التحول الرقمي تعاني من عدة صعوبات أبرزها البطء، الأخطاء، صعوبة تتبع الملفات وتداخل المهام بين الموظفين.

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف هذه الدراسة في:

- وصف واقع التحول الرقمي داخل مركز الضرائب لولاية تبسة؛

- تسليط الضوء على نظام المعلومات الجبائي؛

- التعرف على أهم المزايا التي يقدمها نظام المعلومات الجبائي لدعم الرقابة الداخلية.

منهج الدراسة:

للإجابة على مجمل التساؤلات المطروحة؛ تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لضبط وتحليل مختلف المفاهيم كمفهوم التحول الرقمي، الرقابة الداخلية... الخ، وذلك بالاعتماد على جمع ومعالجة المعلومات المتوفرة في المراجع والدراسات السابقة، إلى جانب منهج دراسة الحالة وذلك من خلال إجراء مقابلة مع رئيس مركز الضرائب لولاية تبسة ومختلف رؤساء المصالح الرئيسية، أيضا تم حضور بعض الحصص للدورة التكوينية حول "جبايتك" المعدة من طرف إدارات من وزارة المالية لصالح أعوان الإدارة الضريبية وذلك من أجل جمع المعلومات اللازمة وتحليلها بغية رصد الواقع الحقيقي. كما تم الاعتماد على تحليل SWOT لتقييم فعالية الرقابة الداخلية في ظل التحول الرقمي.

أولا: التحول الرقمي

يعتبر التحول الرقمي عملية أساسية في العصر الحديث؛ تهدف إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الحياة، سواء في الأعمال، التعليم أو الإدارة. ويساعد هذا التحول المؤسسات على تحسين الكفاءة، تسريع العمليات واتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة، كما يساهم في تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين وتسهيل الوصول إليها بشكل أسرع وأكثر فعالية.

1. مفهوم التحول الرقمي

يعرف التحول الرقمي على أنه:

"انتقال الإدارات إلى نموذج تسيير يركز على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات، الخدمات وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها؛ من خلال بناء استراتيجية رقمية وإجراء تحسينات على الأوضاع الراهنة" (حوتية، 2023، صفحة 355)

"انتقال الإدارات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، توفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجاتها" أي العملية المستمرة التي تقوم بها المؤسسات للتكيف مع متطلبات زبائنها وأسواقها (النظام البيئي الخارجي) عبر توظيف القدرات الرقمية من أجل ابتكار نماذج عمل جديدة، منتجات وخدمات تمزج بسلاسة الأعمال الرقمية، اليدوية وتجارب الزبائن مع تحسين الكفاءة التشغيلية. (نورالدين، 2022، صفحة 115)

"تحويل التسيير التقليدي في المؤسسات إلى تسيير رقمي أو مبتكر، أين يؤدي اعتماد وتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات استراتيجية مهمة لخلق مزايا تنافسية جديدة، وغالبا ما يركز هذا التحول على القيام بالعمليات الداخلية أو الخارجية رقميا، وذلك في سبيل خلق قيمة للزبائن، الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين". (روميساء نجاة و بلغنو، 2023، صفحة 423)

2. العوامل المحفزة على التحول الرقمي

للتحول الرقمي العديد من المزايا التي حفزت المؤسسات على التحول من التسيير التقليدي إلى التسيير الرقمي: (فراح، فهاخير، و جعيجع، 2021، صفحة 60)

- الانترنت وامكانياتها الهائلة والخدمات التي تقدمها؛ حيث أضافت الانترنت رافدا من روافد المعلومات، وظهرت الكثير من المواقع التي تتيح كما هائلا من المعلومات؛
- إدراك أهمية المعلومات الرقمية وضرورة توفرها للمستفيدين والتعامل معها والاستفادة منها؛
- التطورات التقنية الحاصلة في مجال الكمبيوتر ونظم المعلومات والاتصال عن بعد؛ والتي ساعدت على جعل المؤسسات تفكر أكثر في التحول الرقمي.

3. الفوائد الناجمة عن التحول الرقمي في المؤسسات

للتحول الرقمي العديد من الفوائد أهمها: (حوتية، 2023، صفحة 356)

- يوفر التكلفة والجهد بشكل كبير، يحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها؛
- يعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للزبائن؛
- يخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات؛ والتي ستسهم بدورها في خلق حالة من الرضى والقبول من الجمهور تجاه خدمات المؤسسة؛
- تساعد تطبيقاته في توفير كم هائل من البيانات والمعلومات التي ستسهل اتخاذ القرار وتحديد الأهداف والاستراتيجيات؛
- يسهم في تسهيل الربط بين المؤسسات وبعضها البعض، أو بين المؤسسات والقطاع الخاص والذي سيكون له مردود إيجابي وواضح على الجمهور كونهم المستفيد الرئيسي من الخدمات، وعلى جودتها وضمان وجود مصدر موثوق ومتربط من المعلومات؛
- يساعد المؤسسات والشركات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول لشريحة أكبر من الزبائن والجمهور ليس فقط في نطاق محلي؛ لكن يمكنها التوسع في نطاق إقليمي ودولي عبر تطبيقات وقنوات مختلفة.

ثانيا: ماهية الرقابة الداخلية

تعد الرقابة الداخلية نظاما من الإجراءات والأساليب التي تعتمد عليها المؤسسات لضمان سير العمل بشكل صحيح ومنظم، وتهدف هذه الرقابة إلى حماية أصول المؤسسة، التأكد من دقة المعلومات المحاسبية، الحد من الأخطاء والغش، كما تساعد على تحسين كفاءة الأداء واتخاذ قرارات سليمة؛ مما يجعلها عنصرا أساسيا لضمان الشفافية والموثوقية داخل المؤسسة.

1. مفهوم الرقابة الداخلية

"هي مجموعة من أنظمة الرقابة المالية التي تم اعدادها من طرف الإدارة لتسيير نشاط المؤسسة بطريقة منظمة وفعالة، مع احترام السياسات والأهداف المسطرة، حماية الأصول وضمان دقة البيانات المسجلة" (بن شيخة، 2022، صفحة 561)

2. أنواع الرقابة الداخلية

تنقسم الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أنواع: (محمد الصحن و رزق السوافيري، 2004، صفحة 155)

1. الرقابة الإدارية

وهي الرقابة التي يتم من خلالها رقابة الإجراءات والسياسات الإدارية الموضوعة سابقا عن طريق الخطة التنظيمية التي تحدد الوظائف والسياسات الإدارية، خطوط السلطة والمسؤولية، التأكد من صحة القرارات المتخذة وتقييم مدى كفاءة الأنشطة والأعمال التي تمارسها بما يتفق مع السياسات الإدارية المناسبة. ومن أدوات الرقابة الإدارية: الموازنات التقديرية، دراسة الحركة والزمن والتقارير الدورية.

2. الرقابة المحاسبية

والتي تتضمن مراقبة البيانات المحاسبية في السجلات المحاسبية، مراجعة تسجيل القيود، الترحيل إلى دفتر الأستاذ، فحص الطرق والإجراءات لحماية الأصول من الضياع، الاسراف أو التلف والتأكد من مدى الالتزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها. ومن أدوات الرقابة المحاسبية: المراجعة المستندية، المراجعة الفنية والرقابة المالية.

3. الضبط الداخلي

يعرف على أنه مجموعة من الاجراءات التي تم وضعها من طرف المؤسسة بهدف التأكد من تنفيذ الأعمال وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها وكشف الانحرافات والأخطاء بغرض تصحيحها لتحسين الأداء

ثالثا: واقع التحول الرقمي في مركز الضرائب لولاية تبسة

تعمل الإدارة الجبائية على تنفيذ برنامج عصرنة القطاع؛ والذي يتم من خلال التخطيط لإصلاح شامل لهيكل وطريقة عمل المصالح. وفي هذا الإطار يعد مشروع رقمنة المديرية العامة للضرائب أحد المحاور الرئيسية للعصرنة؛ والذي يهدف بشكل أساسي إلى تسهيل وتبسيط إجراءات الرقابة الداخلية من خلال إنشاء نظام معلوماتي الكتروني أطلق عليه اسم "جبائتك".

قامت الإدارة الجبائية منذ جويلية 2013 بتوسيع نطاق اللجوء إلى الإجراءات الإدارية الالكترونية بغية السماح للمؤسسات التابعة لمراكز الضرائب باكتتاب تصريحاتهم الجبائية عبر بوابة "جبائتك"، ثم أخذت في التوسع التدريجي لاستخدام هذا النظام المعلوماتي ليشمل عمليات الرقابة الداخلية على مختلف مراحلها واختصاصاتها، بدءا بالرقابة على التصريحات، ثم التسويات وإعداد الجداول الفردية، وصولا إلى التسديدات. لمختلف الضرائب والرسوم وتسيير حساب الصندوق ومتابعة الديون المتعثرة.

1. مفهوم النظام

يعرف النظام على أنه: "كيان مادي أو معنوي؛ يتكون من أجزاء مترابطة ومتفاعلة مع بعضها ويعتمد بعضها على بعض" (ديكسون، 2010، صفحة 26)

كما يمكن تعريفه على أنه: "مجموعة عناصر مرتبطة مع بعضها بمجموعة من العلاقات". (Gerbier, 1993, p. 49)

ويعرف أيضا بأنه: "مجموعة من النظم الفرعية المتفاعلة فيما بينها لتكوين كيان منظم أكبر من الأجزاء التي تكون منها. فالمؤسسة عبارة عن نظام يتكون من مجموعة من النظم الفرعية: الإنتاج، التسويق، المالية، البحث والتطوير؛ تشكل فيما بينها نظم فرعية متكاملة". (Johhnson & autres, 1997, p. 04)

من خلال ما سبق تبرز خصائص النظام: (كاظم حمود و سلامة اللوزي، 2008، الصفحات 85-86)

- يتألف النظام من نظم فرعية، وهو يشكل مع غيره من النظم ذات العلاقة أجزاء من نظم أكبر؛
- لكل نظام حدود تفصله عن البيئة التي يعمل فيها، بحيث يمكن القول بأن النظام يتميز بالكلية والاستقلال عن بقية النظم؛
- لا يمكن للنظام أن يستمر إلا إذا قام بتحقيق التوازن مع البيئة التي يعمل بها، بحيث يقوم باستيراد الطاقة (المدخلات)، كما يقوم بتصدير السلع والخدمات (المخرجات)، ويتحقق هذا التوازن رغم أن النظام في اتصال دائم مع البيئة، كما أنه قادر على مواصلة البقاء ويبقى في تغير مستمر ودائم إذ أن حالة الثبات تعني الموت أو الاضمحلال؛
- تتفاعل الأجزاء التي يتكون منها النظام مع بعضها لتحقيق الأهداف ولا يستطيع الجزء أن يحقق أهداف النظام بمعزل عن الأجزاء أو النظم الفرعية الأخرى التي يتألف منها النظام.

2. مفهوم نظام المعلومات الجبائي

أطلق على النظام المعلوماتي الجبائي اسم "جبائيك JIBAYA'TIC"؛ وهو حويلة تركيب الكلمة العربية "جباية" والكلمة الفرنسية "TIC" والتي تعني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (المديرية العامة للضرائب، 2025)

يركز هذا النظام على لا مادية كل العمليات الجبائية، والآلية الكاملة لجميع الإجراءات. يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات للمهام الحرفية للإدارة الجبائية مع ضبط وتحديد الحل المعلوماتي والتكفل بالتطورات.

تمت برمجته بأجهزة الاعلام الآلي وتنظيمه في عدة ورشات تتمثل في: (رئيس مركز الضرائب، 2023)

- ورشة الاندماج الوظيفي وتشكل من سبعة مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية:

* المجموعة الأولى استقبال المكلف بالضريبة؛

* المجموعة الثانية: تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة؛

* المجموعة الثالثة: الوعاء والتصفيه؛

* المجموعة الرابعة: التحصيل وقبض الضريبة؛

* المجموعة الخامسة: الرقابة الجبائية؛

* المجموعة السادسة: المنازعات؛

* المجموعة السابعة: الإشراف.

- ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات؛

- ورشة الواجبات؛

- ورشة الهندسة والهندسة التقنية؛

- ورشة الإيرادات والتوزيع؛

- ورشة التكوين؛

- خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي.

يسمح للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الجوية

للضرائب من: (رئيس مركز الضرائب، 2023)

- الولوج إلى بيانات التعريف الخاصة بكل مكلف؛

- إدخال البيانات عن طريق المصحح الآلي للتصريحات بالضرائب والرسوم؛

- إمكانية طبع الاشعار بالدفع والمتضمن تفاصيل الضرائب والمبالغ المصرح بها؛

- دفع الضرائب والرسوم المصرح بها إلكترونياً؛

- متابعة مستمرة للتصريحات الصادرة وعمليات الدفع المنجزة.

3. أهداف النظام المعلوماتي الجبائي

يسعى نظام المعلومات الجبائي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: (المديرية العامة للضرائب،

2025)

- تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأموال التي يتوفر عليها هؤلاء؛

- اللجوء إلى الإجراءات الحديثة للمعالجة المعلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها

وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم؛

- التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية، تقديم

الجدول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية؛

- إدراج التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال من أجل تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة؛

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان؛

- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداءً من استقبال المكلف بالضريبة، تأسيس الوعاء، التحصيل

وكذا تسيير الملف الجبائي؛

- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة؛

- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع مختلف المراكز في كامل التراب الوطني؛

- الرقابة على مستوى التحصيل حسب نوع الضريبة وتبعا لكل قطاع نشاطي؛
- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية، التحليل واتخاذ القرار؛
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية؛
- محاربة الاقتصاد الموازي والغير قانوني؛
- مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها.

سمح استخدام نظام "جبايتك" تقديم طريقة عمل جديدة وذلك بالانتقال من نموذج العمل المبني على الإدارة اليدوية إلى نموذج العمل المبني على التحليل، المراجعة ومراقبة المعلومات، كما تم من خلاله تقديم نموذج موحد للمعلومات متاح لجميع هيكل الإدارة الجبائية، وهذا ما سمح من تقليل التدخل اليدوي للأعوان وانعدام ازدواجية الإخضاع الضريبي لسهولة الوصول لملفات المكلفين بالضريبة على المستوى الوطني.

يمكن تلخيص أهم النقاط التي جاء بها نظام جبايتك في الجدول التالي:

الجدول 1: مزايا استخدام النظام الجبائي المعلوماتي

قبل استخدام نظام "جبايتك"	بعد استخدام نظام "جبايتك"
- كل التسجيلات المحاسبية تتم يدويا	- كل التسجيلات المحاسبية تتم آليا عن طريق أجهزة الإعلام الآلي
- بذل مجهودات كبيرة من طرف الأعوان من أجل استكمال التسجيلات المحاسبية	- عدم قيام الأعوان بأي جهد من أجل استكمال التسجيلات المحاسبية
- بذل جهود كبيرة في عملية الرقابة	- التقليل من المجهودات المبذولة في عملية الرقابة
- احتمال الوقوع في الأخطاء بسبب الاعتماد الكلي على العنصر البشري	- أخطاء صفرية وذلك للاعتماد الكلي على الأجهزة
- قيام الأعوان بعمليات محاسبية إضافية مثل التخفيضات	- أتمتة جميع العمليات المحاسبية سواء الأساسية أو الإضافية
- بتسجيل معلومات محاسبية متكررة في مختلف الجهات والمصادر	- التخزين المركزي لجميع المعلومات وسهولة الوصول إليها من طرف كل الجهات وفي وقت قياسي
- توحيد المعلومات بطن ومعقد	- لا توجد مجهودات لتوحيد المدخلات المحاسبية
- إمكانية وجود أخطاء بشرية وعدم التطابق المحاسبي	- التقليل من الأخطاء البشرية
- الوقت اللازم لتنفيذ المهمة هو حوالي 3 أيام كحد أدنى	- قصر وقت تنفيذ المهمات
- إعداد عدد كبير من التقارير يدويا باستخدام بيانات متكررة وغير متناسقة في بعض الأحيان	- إمكانية الوصول إلى المعلومات المرغوب فيها بالتحديد في الوقت المناسب مع القدرة على تحميل الملف بصيغة اكسل "excel"

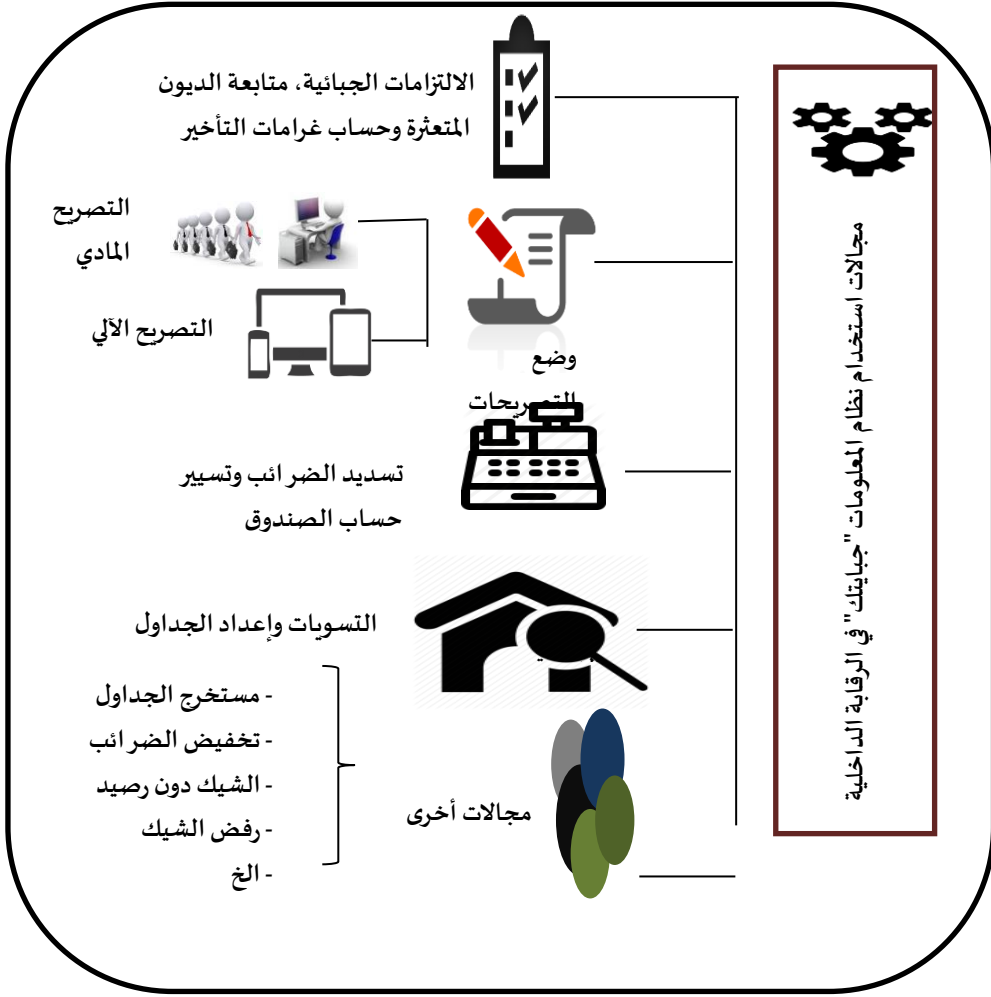
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على حضور دورة تكوينية حول نظام "جبايتك" لأعوان الضرائب بمركز الضرائب لولاية تبسة

من خلال الجدول السابق يتضح جليا التغير الجذري في طريقة تسيير الإدارة الجبائية بعد تحولها الرقمي واعتمادها على نظام المعلومات الجبائي "جبايتك"، حيث ساهم في تدعيم عملية الرقابة الداخلية في جميع جوانبها انطلاقا من التصريحات، التسوية وإعداد الجداول الفردية، تسيير حسابات الصندوق ومعالجة الديون المتعثرة.

رابعا: مساهمة التحول الرقمي في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية بمركز الضرائب لولاية تبسة

اعتمد مركز الضرائب لولاية تبسة على نظام معلومات جبائي إلكتروني من أجل دعم وتعزيز الرقابة الداخلية؛ وذلك من خلال مجموعة من العمليات المتكاملة التي يتيحها النظام، تبدأ بإجراءات التصريح المادي والتصريح الآلي التي تمكن المكلف من تقديم بياناته الضريبية بشكل دقيق وسريع، كما يوفر أيضا أدوات لمتابعة الالتزامات الجبائية خصوصا ما يتعلق بمتابعة الديون المتأخرة وتحليل وضعية المكلفين مما يساعد على تحسين تحصيل الإيرادات، بالإضافة إلى وضع التصريحات وتسجيلها إلكترونيا، تسديد الضرائب وجباية المداويل بطريقة مؤمنة وفعالة، كما يساهم النظام في إعداد التقارير والجداول الفردية التي تستخرج آليا، وتستعمل في متابعة تنفيذ العمليات الجبائية، تحليل وضعيات المكلفين، رصد المخلفات، اتخاذ القرارات المناسبة، وإلى جانب ذلك يدعم النظام مجالات أخرى مرتبطة بالرقابة أذ يوفر قاعدة بيانات دقيقة وشفافة تساعد على رفع مستوى التنظيم وتحسين أداء المصالح الجبائية. وهو ما يمكن توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل 1: مجالات استخدام نظام المعلومات الجبائي في الرقابة الداخلية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق مقدمة من طرف رئيس مركز الضرائب

من خلال الشكل تتضح المجالات الأساسية لاستخدام نظام المعلومات الجبائي في دعم الرقابة الداخلية؛ وهو يمثل تصورا عاما للأدوار المختلفة التي يقوم بها النظام داخل العملية الرقابية.

سيتم في النقاط الموالية التطرق بصورة أكثر دقة إلى كيفية مساهمة كل مجال من هذه المجالات في تعزيز الرقابة الداخلية مع شرح آليات العمل، وأوجه التحسين التي يوفرها ومدى انعكاسه على فعالية المتابعة الجبائية وجودة القرارات الرقابية.

1. مساهمة نظام المعلومات الجبائي في الرقابة على التصريحات

تم إدراج 33 ضريبة في النظام المعلوماتي؛ كل ضريبة يقابلها إما المبلغ الحقيقي المدفوع أو التسبيقات المقدمة. ويمكن للمكلف بالضريبة تقديم التصريحات بطريقتين:

- التصريح المادي: من خلال شبك مركز الضرائب

- التصريح الإلكتروني: من خلال التصريح عن بعد

عند الانتهاء من تسجيل التصريح بالضريبة، يقوم النظام المعلوماتي الجبائي بالرقابة الآلية التالية:

- حساب المبلغ الرئيسي للضريبة المقابل للمبلغ المصرح به؛ والكشف عن الأخطاء في الحسابات التي يمكن أن يقع فيها المكلفون بالضريبة؛

- حساب مبلغ غرامة التأخير الناتجة عن نقص في التصريح أو الغياب الكلي للتصريح؛

- حساب غرامة التحصيل؛

- الإعداد الآلي للإشعار بالدفع؛

- الإدارة الشاملة لنظام التسبيقات: استرداد التسبيقات في نماذج التصفية السنوية؛

- الترحيل الآلي للفوائض المدفوعة "المبالغ الزائدة عن الضريبة واجبة الدفع والتي قام المكلف بدفعها" إلى فترات لاحقة.

2. مساهمة نظام المعلومات الجبائي في الرقابة على عمليات التسوية الجبائية وإعداد الجداول الفردية

إن استخدام النظام المعلوماتي الجبائي يسمح بالرقابة على مختلف عمليات التسوية التي يقوم بها

الأعوان، أيضا تبسيط عملية إنشاء الجداول الفردية، الموافقة عليها وإصدارها وذلك من خلال:

- الحساب الآلي لمختلف الضرائب المستحقة وغراماتها دون تدخل الأعوان؛

- حساب غرامات التحصيل الخاصة بالجداول الفردية.

بالإضافة إلى إعداد الجداول وحساب مختلف الضرائب والغرامات بأنواعها "غرامة الوعاء وغرامة

التحصيل"، يسهم نظام "جبائك" من الرقابة على إعداد الجداول وتقليل الأخطاء وذلك من خلال السيرورة

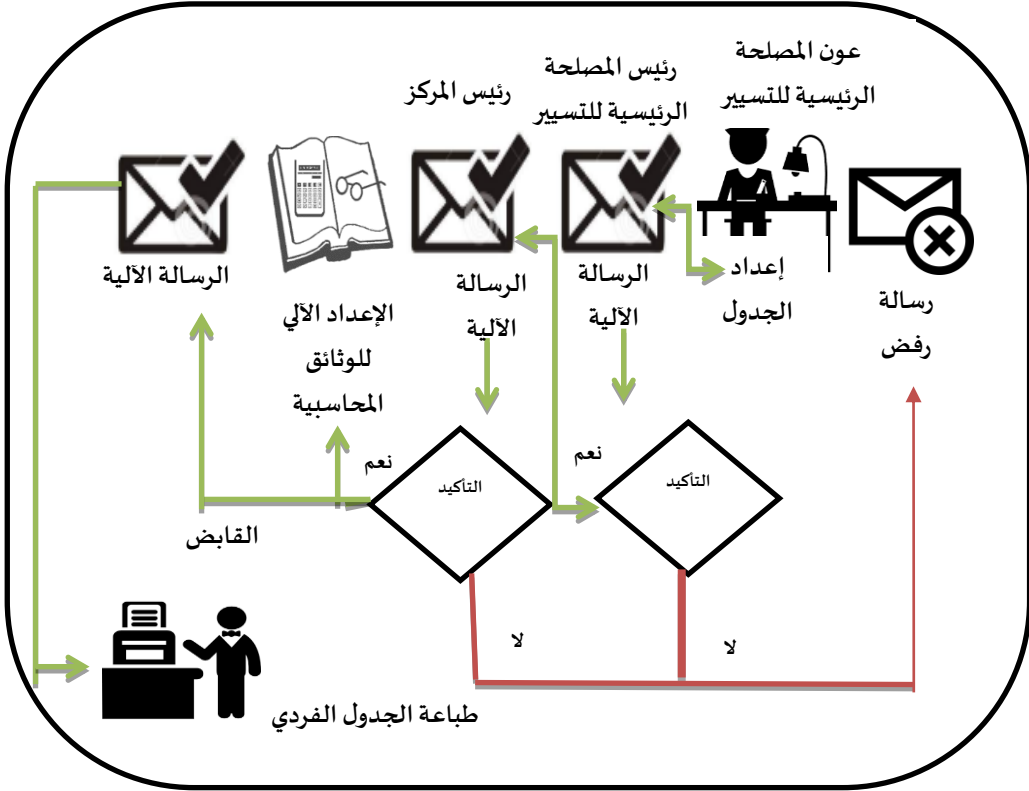
الآلية لمختلف المراحل التي يمر بها إعداد الجدول، بدءا بعون المصلحة الرئيسية للتسيير المخول قانونا بإعداد

الجدول الفردي، ثم يقوم بإرساله آليا لرئيس المصلحة الرئيسية للتسيير للموافقة/الرفض، لينتقل بعدها

لرئيس المركز ليقوم بدوره بمراجعتها والتأكد من سلامة الإجراءات والإخضاع ليقوم بقبوله وتحويله آليا للقابض

من أجل البدء في إجراءات تحصيله.

الشكل 2: آلية عمل نظام المعلومات الجبائي في إعداد الجداول الفردية



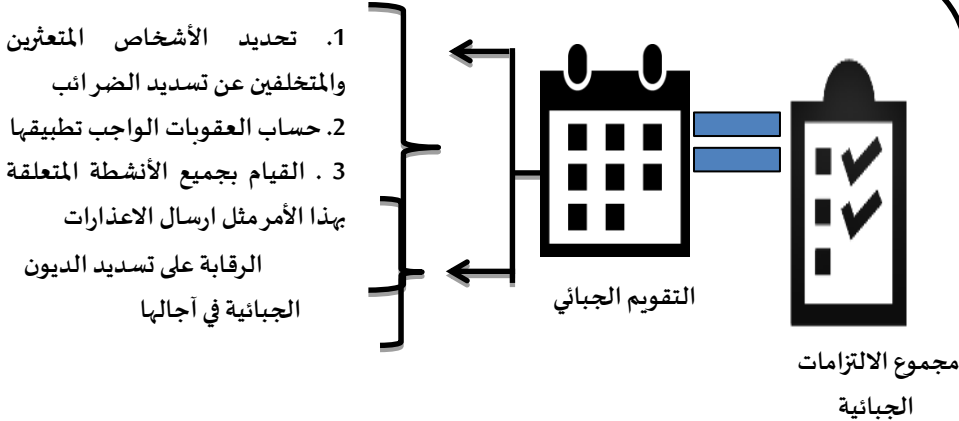
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف رئيس مركز الضرائب -تبسة

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الاعتماد على نظام "جبايتك" في الرقابة الداخلية يسمح بـ:

- أتمتة سير عملية حساب الجداول الفردية وسيروورها بين مختلف المصالح؛
- الحصول على معلومات مفصلة في كل مرحلة من مراحل العملية؛
- إمكانية تتبع عملية الموافقة على الجدول الفردي في مختلف مراحله؛
- تقليل الوقت اللازم لتنفيذ عملية إعداد الجدول الفردي والموافقة عليه.

3. مساهمة نظام المعلومات الجبائي في الرقابة على التسديدات وتسيير حساب الصندوق
- يسمح نظام "جبائتك" من تبسيط إجراءات تسجيل المبالغ المسددة وتقليل الأخطاء البشرية خاصة عند القيام بمقارنة المعلومات، هذا إلى جانب السيطرة المطلقة على جميع عمليات حركة الصندوق وتقديم وصولات مفصلة للمكلفين بالضريبة توفر لهم معلومات أكثر شمولاً.
- الرقابة على جميع معاملات الصندوق (دخول/خروج)؛
 - التحقق من التسيير الكلي للعمليات؛
 - الحساب الآلي للمبالغ لحظة القيام بعملية الدفع؛
 - المقارنة التلقائية بين المبالغ المسددة والديون الجبائية للمكلف؛
 - حساب عقوبات التحصيل وتسجيلها محاسبياً؛
 - المعرفة الآلية "التلقائية" للمبالغ المحصلة في الصندوق وتقسيمها حسب نوع الضريبة وحسب كل بلدية (حيث أنه قبل الاعتماد على نظام جبائتك كانت الاحصائيات تتطلب وقت وجهد كبيرين من أجل ضبط النتائج بدقة وتقديمها للمديرية الجهوية والمديرية العامة)؛
 - الإنشاء الآلي "التلقائي" لوصولات الدفع؛
 - التسيير الشامل للمبالغ المدفوعة جزئياً من طرف المكلفين بالضريبة؛
 - الرقابة على الفوارق في حساب الصندوق، الخصومات...؛
 - التسيير الآلي للأولوية في تخصيص التحصيلات؛
 - الاطلاع الفوري على مبلغ توقيف حساب الصندوق كل يوم ورصيد مختلف الحسابات؛
4. مساهمة نظام المعلومات الجبائي في الرقابة على الديون الجبائية المتعثرة
- يسمح نظام المعلومات "جبائتك" من تحديد هوية المكلفين بالضريبة المتعثرين عن سداد ديونهم، إلى جانب حساب العقوبات المقابلة لكل تأخير في تاريخ التسديد واتخاذ الإجراءات المناسبة.
- يقوم نظام المعلومات الجبائي بمعالجة جميع الالتزامات الجبائية واجبة التحصيل عن طريق تقويم جبائي يعتمد أساساً على التواريخ الدقيقة من أجل اتخاذ جميع الإجراءات.

الشكل 3: آلية عمل نظام المعلومات الجبائي في الرقابة على الديون المتعثرة



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات المقدمة من طرف رئيس مركز الضرائب تبسة

يؤدي الاعتماد على النظام المعلوماتي الجبائي في الرقابة على الديون المتعثرة إلى الكشف عن المكلفين المتخلفين عن كل نوع أو صنف من الضرائب في كل فترة زمنية، الدقة في احتساب الغرامات (وعاء/تحصيل) إلى جانب زيادة فعالية تحصيل الديون الجبائية المتعثرة.

خامسا: اقتراح نموذج SWOT لفعالية رقمنة الرقابة الداخلية بمركز الضرائب لولاية تبسة

يمكن تحليل SWOT من تقييم الوضعية الراهنة للتحول الرقمي في مركز الضرائب لولاية تبسة (نظام المعلومات الجبائي الإلكتروني) من خلال تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، الفرص والتهديدات الخارجية، وذلك بهدف تقدير مدى فعاليته في دعم الرقابة الداخلية وتحسين الأداء.

الجدول 2: نموذج SWOT لفعالية رقمنة الرقابة الداخلية بمركز الضرائب لولاية تبسة

نقاط القوة	نقاط الضعف
- أتمتة العمليات الجبائية: (تسجيل المكلفين، التصريحات، حساب الضريبة) مما يقلل الأخطاء ويزيد من دقة المعلومات - تحسين جودة البيانات: يوفر النظام قاعدة بيانات حديثة، متكاملة وموحدة، تسمح بالتتبع الدقيق لحركة المكلفين ومداخل الضرائب، وهو ما يعزز الرقابة على صحة التصريحات والتحصيل	- نقص التكوين في الجانب الرقمي: يلاحظ أن جزءا من الموظفين لا يمتلكون مهارات كافية لاستغلال الامكانيات الكاملة للنظام؛ مما يخلق تفاوتاً في جودة العمل - أعطال تقنية متكررة: بسبب محدودية البنية التكنولوجية وضعف تدفق الانترنت - مقاومة التغيير: لا يزال بعض الأعوان يفضلون الاجراءات

- تعزيز الشفافية: يمنح النظام القدرة على متابعة المسار الكامل للمعاملة الجبائية بشكل رقمي، ما يحد من التدخل البشري ومن احتمالات التلاعب - السرعة في معالجة الملفات: مما يساعد على تفعيل الرقابة والتدقيق بفعالية أكبر - توحيد إجراءات العمل: مما يعزز الانسجام والرقابة الداخلية	- الورقية التقليدية مما يبطئ عملية التحول الرقمي الكلي - ضعف التكامل بين الأنظمة: لا يتكامل نظام المعلومات الجبائي مع أنظمة الإدارات الأخرى كالسجل التجاري، البنوك والجمارك ما يحد من فعالية الرقابة التلقائية - نقص الموارد البشرية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات: مما يسبب تأخراً في معالجة الأعطال
الفرص	التحديات
- دعم الدولة لمشاريع الرقمنة: ما يفتح المجال لتحديث الأنظمة الجبائية - تطور التكنولوجيا المالية والإدارية: مثل الذكاء الاصطناعي والتي يمكن أن تستخدم للكشف عن الاحتيال - تنامي ثقافة التعاملات الالكترونية لدى المواطنين: اقبال المواطنين على الخدمات الالكترونية مما يزيد من دقة البيانات وتفعيل الرقابة الداخلية - إمكانيات التكامل مع منصات حكومية أخرى: مما يسمح بتوفير بيانات موحدة وبالتالي تعزيز الرقابة - توفر برامج دولية داعمة: والتي تعرض تمويلات أو خبرات تقنية لتحسين أنظمة الإدارة الجبائية	- مخاطر الأمن السيبراني: تزايد التهديدات الالكترونية قد يؤدي إلى اختراق البيانات أو تعطيل النظام مما يؤثر على جودة الرقابة - الاعتماد الكبير على التكنولوجيا: أي انقطاع كهربائي أو مشكلة في الشبكة قد يشل جزءاً كبيراً من المعاملات والرقابة - غياب تشريعات متكاملة داعمة للرقابة: تحتاج الرقابة الرقمية إلى قوانين واضحة تنظم تبادل البيانات وربط الأنظمة.

المصدر: من إعداد الباحثة

يكشف تحليل SWOT أن التحول الرقمي المتمثل في النظام المعلوماتي الجبائي الالكتروني يمارس تأثيراً مباشراً على فعالية الرقابة الداخلية من خلال مجموعة من العوامل المتداخلة، فمن جهة تعزز نقاط القوة قدرة مركز الضرائب على ممارسة رقابة دقيقة وفعالة من خلال تقليص الأخطاء البشرية، توحيد مسارات العمل، رفع مستوى الشفافية، مما يجعل آليات الرقابة الداخلية أكثر موضوعية، سرعة وموثوقية.

في المقابل؛ مثل نقاط الضعف تحديات فعلية تحد من الأثر الإيجابي للرقمنة مثل نقص التكوين، الأعطال التقنية ومقاومة التغيير، وهي عوامل قد تضعف من قدرة النظام على تقديم بيانات دقيقة أو تقييد استغلاله الكامل في الرقابة الداخلية.

أما الفرص المتاحة فتفتح المجال أمام تطوير الرقابة الداخلية نحو نماذج أكثر حداثة تعتمد على الربط البيئي للبيانات والتحليل الآلي للمخاطر؛ مما يزيد من فعاليتها.

في المقابل تشكل التهديدات عوامل خارجية قد تحد من استقرار النظام الرقمي وتخلق فجوات قد تستغل لتقييد الرقابة الداخلية أو تعطيلها مما يستوجب اتخاذ تدابير وقائية لسلامة وديمومة النظام المعلوماتي.

وبذلك يتضح أن أثر التحول الرقمي على الرقابة الداخلية يتوقف على قدرة مركز الضرائب على استثمار نقاط القوة والفرص من جهة، ومعالجة نقاط الضعف والتصدي للتهديدات من جهة أخرى، مما يعزز من بناء نظام رقابي متكامل وفعال قائم على التكنولوجيا، الشفافية والسرعة.

II. نتائج الدراسة

- يسهم التحول الرقمي في رفع فعالية الرقابة الداخلية داخل مركز الضرائب عبر تقليص الأخطاء البشرية وتسريع معالجة الملفات؛
 - يوفر النظام المعلوماتي الجبائي الإلكتروني قاعدة بيانات دقيقة ومتكاملة تسمح بمتابعة المكلفين بالضريبة بشكل لحظي وتحسين عمليات الرقابة الداخلية؛
 - عززت الرقمنة مستوى الشفافية في التعاملات من خلال تتبع المسار الكامل للوثيقة الجبائية من التسجيل إلى التحصيل؛
 - يسهم نظام المعلومات الجبائي في دعم الرقابة الداخلية وذلك من خلال تسهيل الرقابة على التصريحات؛
 - يسهم نظام المعلومات الجبائي في دعم الرقابة الداخلية وذلك من خلال تسهيل الرقابة على التسويات الجبائية وإعداد الجداول الفردية؛
 - يسهم نظام المعلومات الجبائي في دعم الرقابة الداخلية وذلك من خلال الرقابة على التسديدات وتسيير حساب الصندوق؛
 - يسهم نظام المعلومات الجبائي في دعم الرقابة الجبائية وذلك من خلال الرقابة على الديون المتعثرة.
 - يسهم نظام المعلومات الجبائي من الرقابة على عمليات المكلف ومجمل تعاملاته مع المكلفين في كل أنحاء الوطن؛
 - كشف نموذج SWOT أن الرقمنة تمتلك نقاط قوة معتبرة أهمها الأتمتة وسهولة استخراج التقارير، مقابل نقاط ضعف تتمثل أساسا في الضغط على البنية التكنولوجية؛
 - وجود فرص مستقبلية كبيرة لتطوير النظام عبر ربطه بمنصات حكومية أخرى وتوسيع خدماته إلكترونيا.
- III. الخلاصة:

أظهرت هذه الدراسة أن التحول الرقمي لم يعد خيارا تنظيميا، بل أصبح ضرورة استراتيجية تسعى من خلالها المؤسسات إلى تحسين مستوى الشفافية، رفع كفاءة الأداء وتعزيز فعالية الرقابة الداخلية.

يسمح نظام المعلومات الجبائي من الرقابة على جميع العمليات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة مع جميع المتعاملين في كافة التراب الوطني، إلى جانب الرقابة على التصريحات من خلال إعادة حساب الضريبة المترتبة على المبالغ المصرح بها، أيضا مراقبة جميع عمليات التسوية، تبسيط إجراءات إنشاء الجداول الفردية، الرقابة على التسديدات وحساب الصندوق ومتابعة جميع الديون المتعثرة.

أظهر تحليل SWOT أن نقاط القوة المرتبطة بالرقمنة مثل أتمتة الإجراءات وإتاحة البيانات الفورية تتغلب بدرجة معتبرة على نقاط الضعف والتحديات التقنية والبشرية التي لا تزال قائمة.

وانتهت الدراسة إلى أن نجاح الرقمنة في تعزيز الرقابة الداخلية مرتبط بمدى الاستثمار في تطوير البنية التكنولوجية، تحسين كفاءة الموارد البشرية وضمان تكامل الأنظمة الرقمية بين مختلف المصالح الجبائية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- تعزيز التكوين المستمر لأعوان الضرائب في مجال استخدام الأنظمة الرقمية وتطبيقات الرقابة الالكترونية؛
- تطوير البنية التحتية المعلوماتية لمركز الضرائب بما يضمن استقرار النظام، سرعة معالجة البيانات وتقليل الأعطال التقنية؛
- اعتماد مؤشرات أداء رقمية مرتبطة بالرقابة الداخلية مثل: معدلات الأخطاء، مدة معالجة الملفات... الخ؛
- توسيع خدمات الرقابة الالكترونية لتشمل الربط مع السجلات التجارية، البنكية والجمركية؛ مما يقوي قدرة الكشف المبكر عن التجاوزات؛
- ضرورة إدماج جميع إجراءات الرقابة الداخلية في النظام؛
- الاستفادة من التجارب العالمية في مجال رقمنة الإدارة الجبائية.

- الاحالات والمراجع:

- .Paris: Tec Doc Lavoisier . *Organisation et fonctionnement de l'entreprise* .(1993) .Jean Gerbier
- .New york: McGraw . *The theory and management of systems* .(1997) .autres و Johnson
- المديرية العامة للضرائب. (10 11 2025). تم الاسترداد من [!#/https://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic](https://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic)
- خضير كاظم حمود، و موسى سلامة اللوزي. (2008). *مبادئ إدارة الأعمال*. عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
- رشيد فراخ، مريم فهاخير، و عمار جعيجع. (2021). التحول الرقمي ودوره في تطوير المؤسسات الناشئة - نتائج تطبيق الادارة الالكترونية-. *مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية*، 60.
- روب ديكسون. (2010). *المهام الإدارية*. مصر: دار الفاروق للاستثمارات الفكرية.
- رئيس مركز الضرائب. (2023). جبايتك. (الباحثة، المحاور)
- عبد الفتاح محمد الصحن، و فتحي رزق السوافيري. (2004). *الرقابة والمراجعة الداخلية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- عمر حوتية. (2023). التحول الرقمي ودوره في تحسين أداء القطاع الصناعي العمومي في الجزائر. *مجلة الابداع*، ع. 355.
- فطيمة الزهرة بن شيخة. (08، 2022). رقمنة الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في الجزائر: الفرص والتحديات. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 8(2).
- قريبي نورالدين. (2022). دور المؤسسات الناشئة التقنية في تحقيق التحول الرقمي المنشود في الجزائر. *مجلة الابداع*، ع. 115.
- مواسيم روميضاء نجاة، و سمية بلغنو. (2023). المؤسسات الناشئة كآلية لتجسيد الاقتصاد الرقمي في الجزائر. *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال*، 423.